البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تشرين الثاني 2020

مستوى التصنيف: عام

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	41

مستوى التصنيف: عام

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار السوق الثابتة انكماشاً نسبته 1.2% خلال النصف الأول من عام 2020، وذلك مقابل نمو نسبته 1.9% خلال ذات الفترة من عام 2019. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 بنسبة 0.4%، بالمقارنة مع تضخم نسبته 0.8% خلال ذات الفترة من عام 2019. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2020 ليصل الى 23.9% مقابل 19.1% خلال ذات الربع من عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 15,816.1 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.3 أشهر.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 36,630.7 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 28,699.8 مليون دينار، مقابل 27,082.2 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 36,275.9 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 1,551.4 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,035.0 مليون دينار (-5.1% من GDP) خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مقداره 892.3 مليون دينار (-4.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تموز 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,211.0 مليون دينار، ليصل إلى 18,949.0 مليون دينار (61.2% من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 2,156.0 مليون دينار، ليصل إلى 14,494.2 مليون دينار (46.8% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز من عام 2020 ليصل إلى 33,443.1 مليون دينار (107.9% من GDP) مقابل 30,076.2 مليون دينار (95.2% منGDP) في نهاية عام 2019.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 بنسبة 5.5% لتبلغ 4,153.9 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 13.8% لتبلغ 8,846.8 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 20.0% ليصل إلى 4,692.9 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. وتشير البيانات الأولية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 73.9% وانخفاض مدفوعاته بنسبة 73.8% بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 إلى انخفاضها بنسبة 9.3% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2020 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,191.2 مليون دينار (8.1% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 967.7 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.8% من GDP خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة مع 7.8% من GDP خلال النصف المقابل من عام 2019. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 308.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 303.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2019. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول عام 2020 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 33,290.5 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,206.8 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 15,816.1 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.3 أشهر.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 36,630.7 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 28,699.8 مليون دينار، مقابل 27,082.2 مليون دينار في نهاية عام 2019.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 36,275.9 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.

- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 1,551.4 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 12,240.9 مليون دينار، مقابل 14,914.8 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية تشرين الاول			
2020	2019		2019
US$ 15,816.1 10.4%	US$ 14,052.8 4.9%	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,329.3 7.0%
36,630.7 4.7%	34,907.3 4.6%	السيولة المحلية	34,969.7 4.8%
28,699.8 6.0%	27,154.8 4.0%	التسهيلات الائتمانية	27,082.2 3.7%
25,561.3 6.5%	24,077.2 4.6%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,998.6 4.3%
36,275.9 2.7%	35,212.2 4.0%	إجمالي ودائع العملاء	35,305.3 4.3%
27,873.7 2.8%	27,031.9 5.3%	ودائع بالدينار	27,107.3 5.6%
8,402.2 2.5%	8,180.3 0.0%	ودائع بالعملات الأجنبية	8,198.0 0.2%
28,712.0 1.5%	28,064.9 4.2%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,292.1 5.0%
22,718.3 2.7%	21,961.5 5.3%	ودائع بالدينار	22,130.5 6.2%
5,993.7 -2.7%	6,103.4 0.1%	ودائع بالعملات الأجنبية	6,161.6 1.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

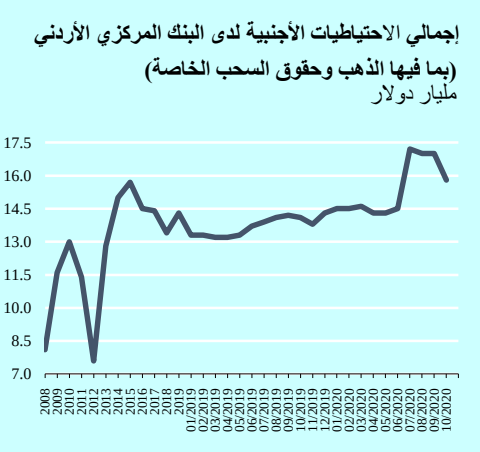

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 15,816.1 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.3 أشهر.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 36.6 مليار دينار، مقابل 35.0 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 مع نهاية عام 2019، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيـولـة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 30.7 مليار دينار، بالمقارنة مع 30.3 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2019، ومقابل 30.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.

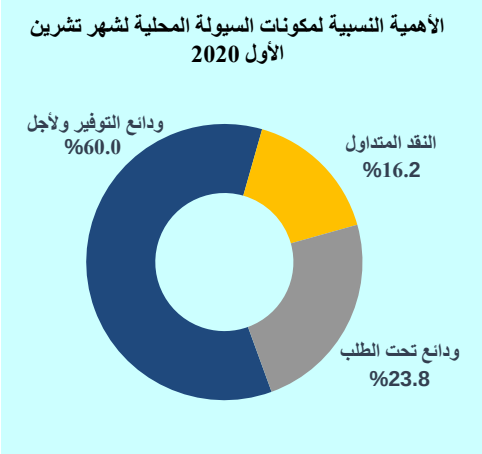

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 5.9 مليار دينار، مقارنة مع 4.6 مليار دينار في نهاية تشرين الأول 2019، وفي نهاية عام 2019.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

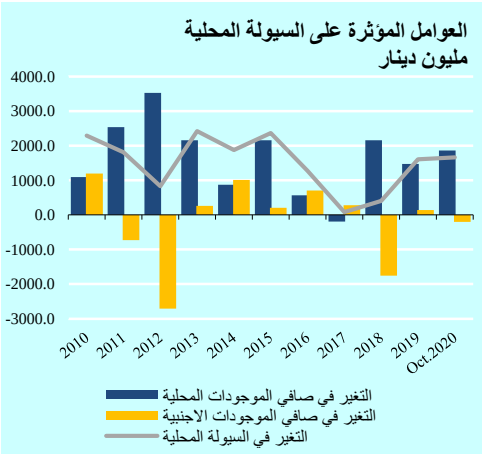

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 29.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 27.7 مليار دينار في نهاية تشرين الأول 2019، ومقابل 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 7.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 7.2 مليار دينار في نهاية تشرين الأول 2019، و7.5 مليار دينار في نهاية عام 2019. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 10.8 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2019		نهاية تشرين الأول 2019	نهاية تشرين الأول 2020
7,507.4	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,159.8**	**7,302.8**
9,974.8	البنك المركزي	9,671.6	10,773.1
-2,467.4	البنوك المرخصة	-2,511.8	-3,470.3
27,462.3	**الموجودات المحلية (صافي)**	**27,747.5**	**29,327.9**
-4,810.9	البنك المركزي، منها:	-4,535.9	-4,216.4
570.3	الديون على القطاع العام (صافي)	551.3	819.9
-5,404.1	أخرى (صافي*)	-5,110.3	-5,059.8
32,273.1	البنوك المرخصة	32,283.4	33,544.3
11,335.3	الديون على القطاع العام (صافي)	11,577.0	11,683.1
24,742.8	الديون على القطاع الخاص	24,758.6	26,285.3
-3,805.0	أخرى (صافي)	-4,502.2	-4,424.1
34,969.7	**السيولة المحلية (M2)**	**34,907.3**	**36,630.7**
4,631.0	**النقد المتداول**	**4,626.9**	**5,945.1**
30,338.7	**الودائع، منها:**	**30,280.4**	**30,685.6**
6,237.6	بالعملات الأجنبية	6,176.3	6,067.7

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الجاري بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
  - سعر إعادة الخصم: 3.50%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.

اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس COVID-19 المستجد" على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة، حيث قام بالإجراءات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
- ابرام اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 850 مليون دينار، ولآجال تصل إلى سنة.
- استحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة منوية

2019		تشرين الأول 2019	تشرين الأول 2020
4.00	سعر الفائدة الرئيسى للبنك المركزي	4.00	2.50
5.00	إعادة الخصم	5.00	3.50
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.75	3.25
3.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	3.25	2.00
4.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.00	2.50
4.00	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	4.00	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

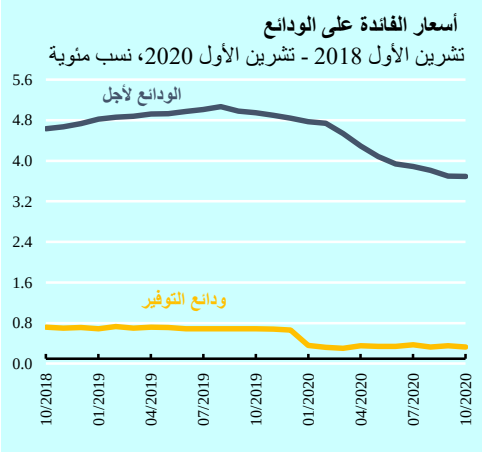

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.69%، لينخفض بذلك بمقدار 115 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.33%، لينخفض بذلك بمقدار 33 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية تشرين الأول من عام 2020 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.25%، لينخفض بذلك بمقدار 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

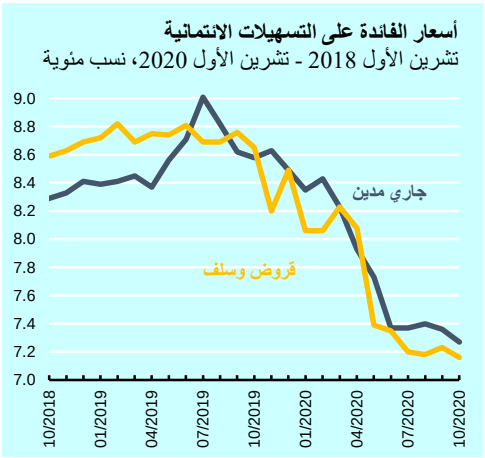

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.27%، لينخفض بذلك بمقدار 122 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

مستوى التصنيف: عام

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.65%. لينخفض بذلك بمقدار 90 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.16%، لينخفض بذلك بمقدار 133 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما نسبته 8.31%، ليحافظ على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، لينخفض بمقدار 102 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2019		تشرين الأول 2019	تشرين الأول 2020	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.44	تحت الطلب	0.42	0.25	-19
0.66	توفير	0.69	0.33	-33
4.84	لأجل	4.95	3.69	-115
	التسهيلات الائتمانية			
9.55	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.68	8.65	-90
8.49	قروض وسلف	8.65	7.16	-133
8.49	جاري مدين	8.58	7.27	-122
9.33	الإقراض لأفضل العملاء	9.63	8.31	-102

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 بما مقداره 1,617.6 مليون دينار، أو ما نسبته (6.0%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,043.0 مليون دينار (4.0%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,562.7 مليون دينار (6.5%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 99.6 مليون دينار، والمؤسسات العامة بمقدار 52.4 مليون دينار (10.5%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل من القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 63.6 مليون دينار (9.4%)، والحكومة المركزية بمقدار 33.5 مليون دينار (1.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 36.3 مليار دينار، مقابل 35.2 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2019، و35.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 27.9 مليار دينار و8.4 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 27.0 مليار دينار للودائع بالدينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2019. أما في نهاية عام 2019، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 27.1 مليار دينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان[1]

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تشرين الأول من عام 2020 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2019. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر تشرين الأول من عام 2020 حوالي 79.0 مليون دينار، مقارنة مع 259.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 790.1 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقدار 98.6 مليون سهم، بالمقارنة مع 118.6 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 876.1 مليون سهم.

[1] تم تعليق نشاط البورصة اعتباراً من تاريخ 2020/3/17 وحتى تاريخ 2020/5/9، وذلك لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

بلغ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 1,551.4 نقطة، بالمقارنة مع 1,800.3 نقطة خلال نفس الشهر من العام السابق.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

تشرين الأول			
2020	2019		2019
1,551.4	**1,800.3**	**الرقم القياسي العام**	**1,815.2**
2,061.3	2,422.9	القطاع المالي	2,450.0
1,893.2	1,814.6	قطاع الصناعة	1,857.0
1,082.3	1,301.0	قطاع الخدمات	1,293.0

المصدر: بورصة عمان.

أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 263.8 نقطة (14.5%). وقد جاء هذا الانخفاض محصلةً لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 388.7 نقطة (15.9%)، وقطاع الخدمات بمقدار 210.8 نقطة (16.3%)، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 36.3 نقطة (2.0%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

القيمة السوقية للأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
تشرين الأول 2019 - تشرين الأول 2020

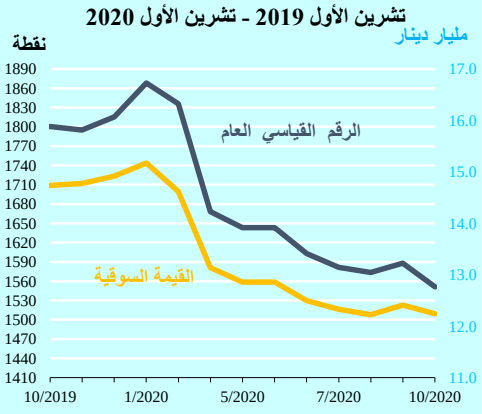

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما مقداره 12.2 مليار دينار، مقابل 14.7 مليار دينار في نهاية تشرين الأول 2019. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 2,673.9 مليون دينار (17.9%).

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر تشرين الأول من عام 2020 تدفقاً موجباً بلغ 1.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 153.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين الأول من عام 2020 ما قيمته 7.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 6.7 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 60.9 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2019		تشرين الأول 2019	تشرين الأول 2020
1,585.4	حجم التداول	259.3	79.0
6.4	معدل التداول اليومي	11.3	4.0
14,914.8	القيمة السوقية	14,737.6	12,240.9
1,247.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	118.6	98.6
114.1	صافي استثمار غير الأردنيين	153.3	1.1
528.7	شراء	173.9	7.8
414.6	بيع	20.6	6.7

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصـة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2020 انكماشاً بنسبة 3.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 1.7% خلال ذات الربع من عام 2019. فيما تراجع GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7% خلال الربع الثاني من عام 2020، مقابل نمو نسبته 3.3% خلال ذات الربع من عام 2019.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2020 انكماشاً بنسبة 1.2%، مقابل نمو نسبته 1.9% خلال نفس الفترة من العام السابق. كما تراجع GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 1.0% خلال النصف الأول من عام 2020، وذلك مقابل نمو نسبته 3.5% خلال ذات الفترة من عام 2019.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 بنسبة 0.4%، مقابل تضخم نسبته 0.8% خلال ذات الفترة من عام 2019.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2020 ليصل إلى 23.9% (21.2% للذكور و33.6% للإناث)، وذلك مقابل 19.1% (17.1% للذكور 27.5% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15 - 19 سنة (بواقع 53.1%) و20-24 سنة (45.0%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة انكماشاً بنسبة 1.2% خلال النصف الأول من عام 2020، بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9% خلال ذات الفترة من عام 2019، متأثراً بتعمق تداعيات جائحة كورونا، والتي بدأ تأثيرها في منتصف شهر آذار من عام 2020. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تراجعاً في أدائه بنسبة 2.7% خلال النصف الأول من عام 2020 مقابل نمو نسبته 0.2% خلال ذات الفترة من عام 2019). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل انكماشاً نسبته 1.0% خلال النصف الأول من عام 2020، مقابل نمو نسبته 2.1% خلال نفس الفترة من عام 2019. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد شهدت انكماشاً بنسبة 1.0%، مقابل نمو نسبته 3.5% خلال النصف الأول من عام 2019، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 0.2% خلال النصف الأول من عام 2020 مقابل نمو نسبته 1.6% خلال ذات الفترة من عام 2019.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2018-2020، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	1.9	1.8	**1.9**
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.8	3.5	3.6	**3.7**
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.7	1.9	2.1	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.3	3.5	4.0	**3.7**
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.3	-3.6			
GDP بالأسعار الجارية	3.0	-4.7			

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2017-2020، %

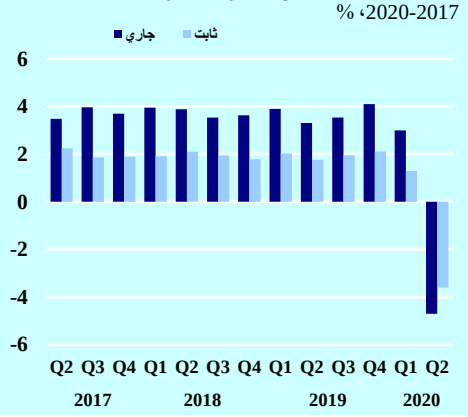

ومن أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في معدل انكماش (GDP) بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2020، "الصناعات التحويلية" (-0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (-0.4 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (-0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 83.3% من التراجع في النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2020.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو (النصف الأول)		المساهمة في النمو (نقطة مئوية) (النصف الأول)	
	2019	2020	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	1.9	-1.2	1.9	-1.2
الزراعة	3.2	1.6	0.1	0.1
الصناعات الاستخراجية	4.9	-1.9	0.1	0.0
الصناعات التحويلية	1.2	-2.6	0.2	-0.4
الكهرباء والمياه	1.7	-1.2	-	-
الإنشاءات	-0.6	-4.0	-	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	0.9	-1.8	0.1	-0.1
المطاعم والفنادق	1.0	-7.4	-	-0.1
النقل والتخزين والاتصالات	3.3	-4.4	0.3	-0.4
خدمات المال والتامين	3.5	2.9	0.3	0.2
العقارات	2.5	1.3	0.3	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	3.4	-2.1	0.3	-0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.6	1.4	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح	2.8	-2.5	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
-: اقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت معظم القطاعات الاقتصادية تراجعاً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2020، أبرزها "المطاعم والفنادق"، و"النقل والاتصالات والتخزين"، و"الإنشاءات"، و"الصناعة التحويلية"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، و"الكهرباء والمياه"، و"الصناعات الاستخراجية". فيما شهدت قطاعات "الزراعة"، و"خدمات المال والتأمين"، و"العقارات"، و"منتجو الخدمات الحكومية" تباطؤاً في أدائها.

مستوى التصنيف: عام

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن العام الحالي تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي (61.3%)، والمنتجات الكيميائية (13.1%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (75.5%)، وعدد المغادرين (75.3%)، وحجم التداول في سوق العقار (28.5%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات الجزئية خلال الفترة المتوفرة من عام 2020:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2018	2019	المؤشـــر	2019	الفترة المتاحة	2020
-21.5	-35.1	**المساحات المرخصة للبناء**	-38.4	كانون ثاني - أيلول	-25.1
-7.8	13.8	**انتاج الفوسفات**	13.4		-6.9
-7.0	-1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-1.8	كانون ثاني – تشرين الأول	-14.3
-12.7	-6.3	المنتجات الغذائية	-3.0		-19.6
-7.2	7.1	منتجات التبغ	5.1		1.9
-16.9	3.1	منتجات نفطية مكررة	-0.5		-15.0
-4.3	-6.5	صنع الملابس	-2.5		-30.0
-5.6	-9.0	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-11.0		-29.3
27.7	15.2	المنتجات الكيميائية	14.2		13.1
0.5	5.4	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	5.4		1.5
-6.2	2.9	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-1.4		61.3
0.6	5.5	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	5.5		1.0
7.4	14.5	**عدد المغادرين**	15.2		-75.3
3.8	1.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	0.6		-75.5
10.6	-16.4	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-14.8		-40.9
-13.1	-12.0	**حجم التداول في سوق العقار**	-19.1		-28.5

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 0.4% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع تضخم نسبته 0.8% خلال ذات الفترة من عام 2019. وجاء معدل التضخم المسجل خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "الفواكه والمكسرات" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 5.2%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 4.4% خلال ذات الفترة من عام 2019.
  - بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" والتي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.4%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.8% خلال ذات الفترة من عام 2019.

معدل التضخم خلال العشرة شهور الأولى للأعوام (2013-2020)، %

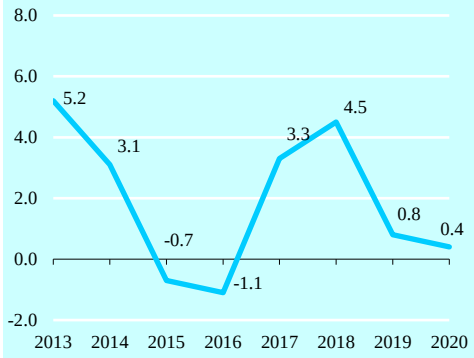

معدل التضخم خلال العشرة شهور الأولى لعامي 2019 - 2020

مجموعات الانفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2019	2020	2019	2020
جميع المواد	**100.0**	**0.8**	**0.4**	**0.8**	**0.4**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**0.5**	**2.5**	**0.1**	**0.7**
الغذاء	**23.8**	**0.6**	**2.7**	**0.1**	**0.6**
الحبوب ومنتجاتها	**4.2**	4.0	1.5	0.2	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	-0.4	1.4	0.0	0.1
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	-1.8	3.0	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	-2.8	4.4	-0.1	0.2
الزيوت والدهون	1.7	0.2	-0.3	0.0	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	-4.4	5.2	-0.1	0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	3.0	5.3	0.1	0.2
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	**-1.5**	**2.4**	**-0.1**	**0.1**
المشروبات الكحولية	**0.0**	0.4	2.7	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	-1.5	2.4	-0.1	0.1
3) الملابس والأحذية	4.1	**-1.5**	**-0.8**	**-0.1**	**0.0**
الملابس	**3.4**	-1.7	-1.0	-0.1	0.0
الأحذية	0.7	-0.5	-0.2	0.0	0.0
4) المساكن، منها:	23.8	**1.6**	**-1.8**	**0.4**	**-0.4**
الإيجارات	**17.5**	2.5	-0.2	0.4	0.0
الوقود والإنارة	4.7	-1.2	-8.0	-0.1	-0.4
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	**0.9**	**0.7**	**0.0**	**0.0**
6) الصحة	4.0	**1.9**	**2.3**	**0.1**	**0.1**
7) النقل	**16.0**	**0.5**	**-1.6**	**0.1**	**-0.3**
8) الاتصالات	**2.8**	**0.0**	**0.7**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	**-2.6**	**1.3**	**-0.1**	**0.0**
10) التعليم	**4.3**	**2.8**	**2.2**	**0.1**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**2.6**	**2.0**	**0.0**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**1.3**	**2.2**	**0.1**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مستوى التصنيف: عام

- بند "التبغ والسجائر" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 2.4%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.5% خلال ذات الفترة من عام 2019.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود برفع معدل التضخم خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 بمقدار 0.4 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.3 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2019.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "الوقود والإنارة" (8.0%)، والنقل (1.6%)، وذلك في ضوء انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية، والملابس (1.0%) متأثرة بعوامل الطلب والعرض في الأسواق المحلية. وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 بمقدار 0.7 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.1 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2019.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين الأول من عام 2020 فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.3% بالمقارنة مع الشهر السابق (أيلول 2020). ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (8.6%)، والفواكة والمكسرات (5.1%) من جهة، وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "اللحوم والدواجن" (1.4%)، و"الوقود والانارة" (0.8%)، و"الملابس والأحذية" (0.5%)، من جهة أخرى.

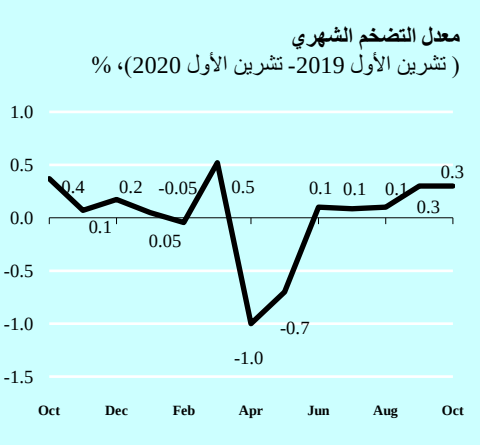

سوق العمل

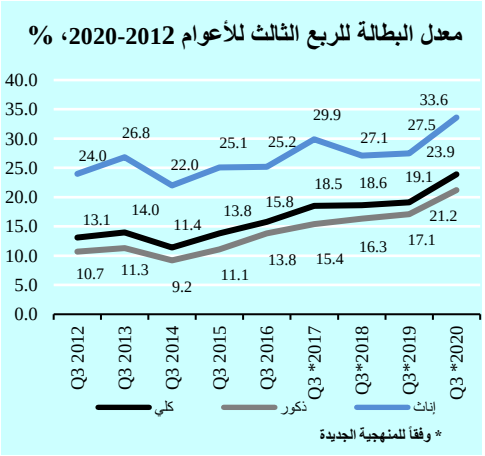

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 23.9% (21.2% للذكور و33.6% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2020، وذلك مقابل 19.1% (17.1% للذكور و27.5% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2020 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.1%) و20-24 سنة (بواقع 45.0%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 27.7% خلال الربع الثالث من عام 2020.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.4% (53.5% للذكور و14.9% للإناث)، بالمقارنة مع 33.6% (53.3% للذكور و13.2% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.2%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,035.0 مليون دينار (-5.1% من GDP) خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 892.3 مليون دينار (-4.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. وفي حال استثناء المنح الخارجية (623.3 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,658.3 مليون دينار (-8.2% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,044.0 مليون دينار (-5.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.
- ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تموز عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,211.0 مليون دينار، ليصل 18,949.0 مليون دينار (61.2% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 2,156.0 مليون دينار، ليصل إلى 14,494.2 مليون دينار (46.8% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 3,366.9 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 33,443.1 مليون دينار (107.9% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (95.2% من GDP).
- ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية تموز 2020 بمقدار 2,094.7 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 3,372.8 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، انخفض الرصيد القائم لصافي الدين العام الداخلي في نهاية تموز 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 883.8 مليون دينار، ليصل إلى 15,576.1 مليون دينار (50.3% من GDP). بينما ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام بمقدار 1,272.2 مليون دينار، ليصل إلى 30,070.3 مليون دينار (97.0% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر آب من عام 2020 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 بمقدار 486.8 مليون دينار، أو ما نسبته 90.6% لتصل الى 1,024.1 مليون دينار. أما خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020، فقد انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 131.2 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 4,742.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 602.7 مليون دينار، وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 471.5 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آب		معدل النمو	كانون الثاني - آب		معدل النمو
	2019	2020	%	2019	2020	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**537.3**	**1,024.1**	**90.6**	**4,873.8**	**4,742.6**	**-2.7**
الإيرادات المحلية، منها:	537.2	518.9	-3.4	4,722.0	4,119.3	-12.8
الإيرادات الضريبية، منها:	400.5	414.9	3.6	3,063.6	3,313.7	8.2
ضريبة المبيعات	330.3	335.7	1.6	1,973.2	2,195.3	11.3
الإيرادات الأخرى	135.9	103.5	-23.8	1,652.6	800.7	-51.5
المنح الخارجية	0.1	505.2	-	151.8	623.3	310.6
إجمالي الإنفاق	**690.3**	**816.2**	**18.2**	**5,766.1**	**5,777.6**	**0.2**
النفقات الجارية	626.9	753.0	20.1	5,297.6	5,434.3	2.6
النفقات الرأسمالية	63.4	63.2	-0.3	468.4	343.3	-26.7
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-153.0**	**208.0**	**-**	**-892.3**	**-1,035.0**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-4.2**	**-5.1**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

مستوى التصنيف: عام

♦ الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 بمقدار 602.7 مليون دينار، أو ما نسبته 12.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 4,119.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 851.9 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.1 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 250.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض في الايرادات المحلية نتيجة التأثر بالاغلاق الذي فرضته الحكومة على القطاعين العام والخاص لمواجهة جائحة كورونا.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 بمقدار 250.1 مليون دينار، أو ما نسبته 8.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 3,313.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 80.4% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الايرادات الضريبية
(2015-2019)، والشهور الثمانية الأولى من عام 2020

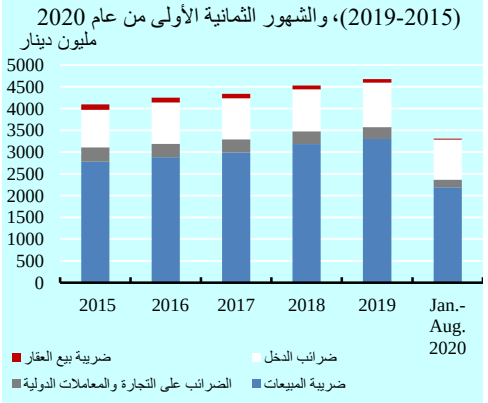

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 222.1 مليون دينار، أو ما نسبته 11.3%، لتبلغ 2,195.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 66.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 279.3 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 21.0 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 62.0 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 16.2 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 59.8 مليون دينار، أو ما نسبته 7.0%، لتصل إلى 919.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 27.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة البدء بتحصيل ايرادات حساب المساهمة الوطنية بداية العام الحالي، الذي تم ادراجه ضمن القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل، والتي بلغت 65.8 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 18.8 مليون دينار، أو ما نسبته 11.3% لتبلغ 184.9 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 25.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 72.7% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 668.7 مليون دينار.

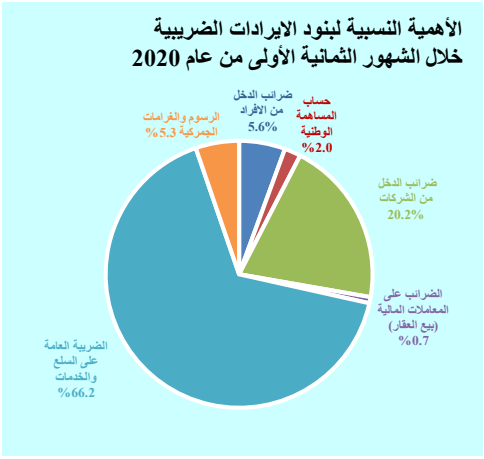

- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 26.3 مليون دينار، أو ما نسبته 51.8%، لتصل إلى 24.5 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 5.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0%، لتصل إلى 174.4 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 بمقدار 851.9 مليون دينار، أو ما نسبته 51.5%، لتصل إلى 800.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 526.9 مليون دينار لتبلغ

243.0 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 183.0 مليون دينار لتبلغ 383.2 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 141.9 مليون دينار لتبلغ 174.5 مليون دينار (منها 160.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 291.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 بمقدار 1.1 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 4.8 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 بمقدار 471.5 مليون دينار، أو مانسبته 310.6%، لتصل إلى 623.3 مليون دينار، مقابل 151.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.

■ النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر آب من عام 2020 بمقدار 125.9 مليون دينار، أو ما نسبته 18.2% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019، لتبلغ 816.2 مليون دينار. أما خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 11.5 مليون دينار، أو ما نسبته 0.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 5,777.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 2.6%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 26.7%.

هيكل النفقات العامة
(2015-2019)، والشهور الثمانية الأولى من عام 2020

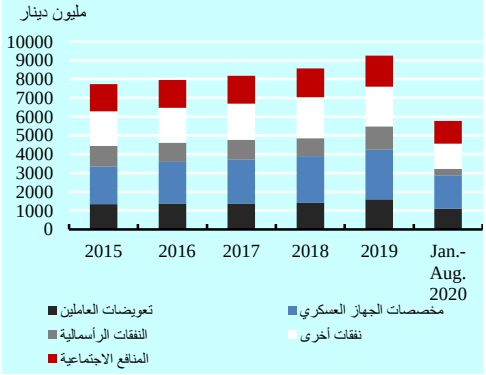

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 بمقدار 136.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6%، لتصل إلى ما مقداره 5,434.3 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 94.1% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية وانخفاض الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 13.3 نقطة مئوية، ليصل إلى 75.8% مقابل 89.1% خلال نفس الفترة من عام 2019. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة لما يلي:

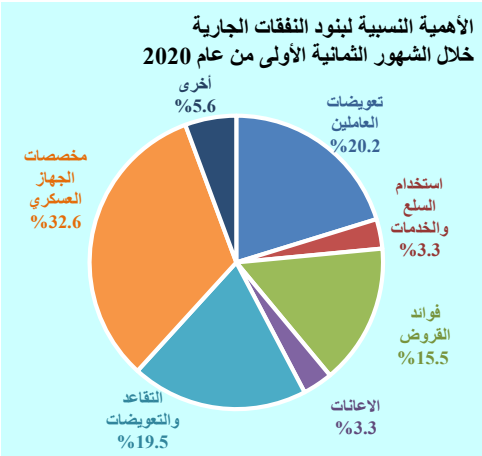

- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 133.9 مليون دينار، لتصل إلى 1,057.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 88.1 مليون دينار، ليبلغ 841.4 مليون دينار
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 55.3 مليون دينار، لتصل إلى 1,099.8 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 43.8 مليون دينار، لتصل إلى 1,771.2 مليون دينار.
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 102.6 مليون دينار، ليصل إلى 180.2 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 27.1 مليون دينار، ليبلغ 177.0 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 بمقدار 125.1 مليون دينار، أو ما نسبته 26.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 343.3 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

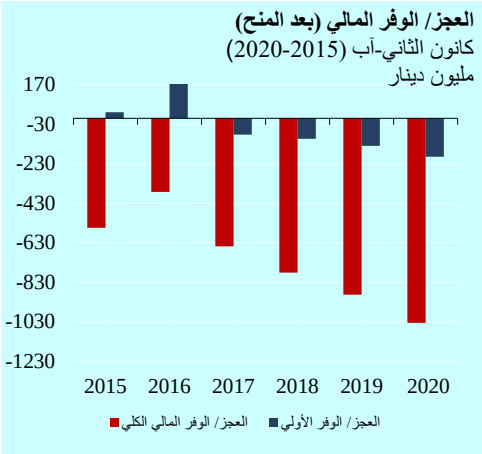

- ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 142.7 مليون دينار خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020، ليصل الى ما مقداره 1,035.0 مليون دينار (-5.1% من GDP)، مقابل عجز مقداره 892.3 مليون دينار (-4.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,658.3 مليون دينار (-8.2% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,044.0 مليون دينار (-5.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

- ارتفع عجز الموازنة العامة الأولي قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 526.1 مليون دينار، ليصل الى 816.9 مليون دينار (-4.1% من GDP) خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 290.8 مليون دينار (-1.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. ولدى إضافة المنح الخارجية، ينخفض العجز الأولي ليصل الى نحو 193.6 مليون دينار (-1.0% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 139.0 مليون دينار (-0.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

الدين العام

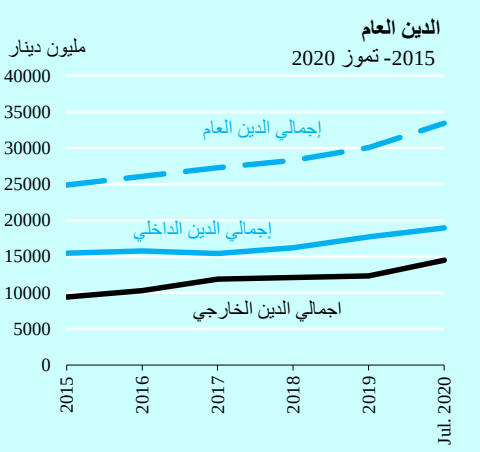

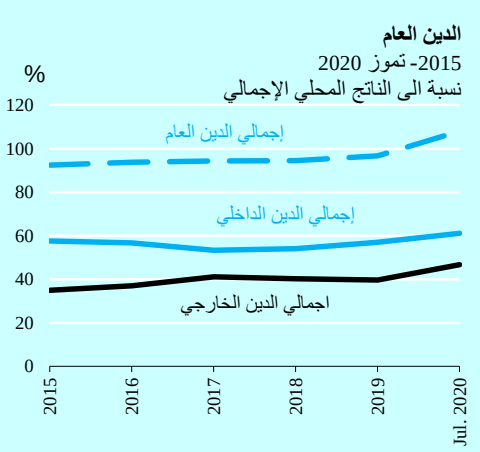

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية تموز 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1,211.0 مليون دينار، ليصل إلى 18,949.0 مليون دينار (61.2% من GDP مقابل 56.1% من GDP في نهاية عام 2019). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 1,210.9 مليون دينار، وارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 0.1 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2019، ليصلا إلى 16,427.1 مليون دينار و2,521.9 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 1,211.4 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 16,151.7 مليون دينار، واستقرار رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 271.7 مليون دينار. أمّا ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 0.1 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 1,983.9 مليون دينار، واستقرار رصيد سندات المؤسسات المستقلة عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 538.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 2,156.0 مليون دينار، ليصل إلى 14,494.2 مليون دينار (46.8% من GDP مقابل 39.0% من GDP في نهاية عام 2019). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 74.9% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 8.9%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 5.5%، والين الياباني (4.6%)، والدينار الكويتي (4.2%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز 2020 بمقدار 3,366.9 مليون دينار، ليصل إلى نحو 33,443.1 مليون دينار (107.9% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (95.2% من GDP).
- وعلى صعيد آخر، ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية تموز 2020 بمقدار 2,094.7 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 3,372.8 مليون دينار.
- وعليه، فقد انخفض الرصيد القائم لصافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الرصيد القائم لإجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تموز 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 883.8 مليون دينار، ليبلغ 15,576.1 مليون دينار (50.3% من GDP مقابل 52.1% من GDP في نهاية عام 2019). بينما ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام بمقدار 1,272.2 مليون دينار ليبلغ 30,070.3 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 97.0% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 91.1% من GDP في نهاية عام 2019.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2020 بمقدار 807.3 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 586.9 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 327.3 مليون دينار، وفوائد بقيمة 259.6 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2020

كانون الأول

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار بعض المشتقات النفطية مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي والبنزين بأنواعه والكاز، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2020		معدل النمو %
		تشرين الثاني	كانون الأول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	665	665	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	880	880	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,030	1,030	0.0
السولار	فلس/ لتر	460	470	2.2
الكاز	فلس/ لتر	460	460	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	301.3	318.3	5.6
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	285	302	6.0
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	290	307	5.9
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	305	322	5.6
الإسفلت	دينار/ طن	296.2	313.2	5.7

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2020/12/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الأول 2020.

تشرين الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الثاني 2020.

تشرين الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الأول 2020.

أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2020.
- أقر مجلس الوزراء نظام رقم (82) معدل لنظام بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة، ويقرأ مع النظام رقم (47) لسنة 2014، ويعمل به اعتباراً من 2020/9/16. وقد تضمنت التعديلات استيفاء بدل عن البضائع المستوردة على النحو التالي:
  - خمسة دنانير عن البضائع المعفاة التي لا تتجاوز قيمتها 100 دينار.
  - عشرة دنانير عن البضائع المعفاة التي تزيد قيمتها على 100 دينار ولا تتجاوز 200 دينار.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2020.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2020.

حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2020.
- استكمالاً للقرارات المتخذه من قبل مجلس الوزراء في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
  - تخفيض الضريبة العامة على المبيعات للفنادق والمطاعم السياحية الى نسبة 8% بدلاً من 16%، باستثناء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (بحيث تبقى كما هي بنسبة 7%)، وتخفيض ضريبة الخدمات من قبل المطاعم السياحية والفنادق لتصبح 5% بدلاً من 10%، وذلك اعتباراً من 2020/7/1.
  - تقسيط المبالغ المستحقة على القطاع السياحي لضريبة الدخل عن عام 2019 دون غرامات او فوائد، ووفق جدول زمني بنسب سداد متصاعدة، للفتره من تموز وحتى كانون الأول 2020.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2020.

نيسان

- تحديد بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2020.
- نظراً لما تمر به المملكة من ظروف استثنائية بسبب وباء فيروس كورونا، ولدعم الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظروف، اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، وذلك على النحو التالي:
  - إصدار تعليمات تسمح للمستوردين بسحب البضائع قبل تأدية الرسوم والضرائب المتوجبة عليها في حالات الطوارئ.
  - وقف العمل بالزيادة المقررة لموظفي الجهاز الحكومي على نسبة العلاوات الفنية، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والنظام المعدل لنظام رتب المعلمين، وذلك اعتباراً من بداية شهر أيار 2020 وحتى نهاية العام 2020.
  - اقتطاع نسبه من رواتب الفئات العليا في الدولة كتبرع، اعتباراً من راتب شهر نيسان، وذلك على النحو التالي:
    - التبرع بما نسبته 40% من الراتب الشهري لدولة رئيس الوزراء.
    - التبرع بما نسبته 30% من الرواتب الشهرية لكل من أصحاب المعالي الوزراء ومن هو في رتبتهم.
    - التبرع بما نسبته 30% من الرواتب الشهرية لكل من رؤساء مجالس المفوضين ومجالس الهيئات والسلطات ورؤساء الجامعات الرسمية ومن في رتبتهم أو راتبهم.
    - التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري للمجموعة الثانية من الفئة العليا ومن في رتبتهم، وأعضاء مجالس أي هيئة أو سلطة والمديرين التنفيذيين لأي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة والمديرين العامين للشركات المملوكة للحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية، واعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية.

- التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري لجميع الموظفين العاملين بموجب عقود شاملة لجميع العلاوات الذين تزيد رواتبهم الشهرية على 2000 دينار.

- وقف المكافآت وعلاوة العمل الإضافي لجميع الموظفين المشمولين ببلاغات العطلة أثناء فترة العمل بقانون الدفاع، الذين تزيد رواتبهم الإجمالية على 1300 دينار، على أن لا يقل إجمالي راتب أي منهم بعد الاقتطاع عن ألف دينار.
- وقف صرف مكافآت وبدل تنقلات ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها أو شركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات التابعة لها.
- وقف صرف رواتب (الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة وشركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات الي تزيد نسبة تملك الحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية فيها على 50%.
- وقف علاوة النقل وبدلات التنقل الشهرية المنصوص عليهما في نظام الانتقال والسفر لجميع الموظفين العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية أو أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة أو هيئة عامة تابعة للحكومة أو في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة.
- وقف صرف مخصصات البنزين الشهرية لمركبات الموظفين الذين يستخدمون مركبات حكومية.
- اقتطاع ما نسبته 50% من المستحقات المالية للمستخدمين على حساب شراء الخدمات أو على حساب المكافأة أو على حساب أي بنود أخرى والمشمولين ببلاغات العطلة أثناء العمل بقانون الدفاع ممن لا يتقاضون رواتب تقاعدية، وايقاف صرف المستحقات لمن يتقاضون رواتب تقاعدية.
- ايقاف التعيينات في جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والهيئات والسلطات والشركات المملوكة للحكومة وامانة عمان الكبرى والبلديات حتى نهاية العام 2020.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر شباط 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الثاني 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 2020، ويعمل بها من تاريخ 2020/1/1، وذلك على النحو التالي:
  - يصرف للمتقاعد العسكري من رتبة مقدم فما دون زيادة على مجموع راتبه التقاعدي الذي يتقاضاه، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (25-30) دينار وفقاً للرتب العسكرية.
  - يصرف لورثة المتقاعد العسكري المحال على التقاعد، أو المتوفى على رأس عمله بعد تارخ 2010/6/1، أو المتوفى بعد تاريخ 2020/1/1، زيادة على مجموع رواتب الورثة بمقدار 20 دينار شهرياً توزع عليهم بالتساوي.
  - يصرف للمتقاعد المدني زيادة بقيمة 10 دنانير على مجموع راتبه التقاعدي كحد أدنى، على ألا يقل مجموع راتب المتقاعد عن 300 دينار بتاريخ 2020/1/1.
  - لا تصرف هذه العلاوة للمتقاعدين العسكريين العاملين في الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة عامة أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو بلدية أو دائرة أوقاف أو أي هيئة رسمية أخرى تابعة لها، كما لا تصرف الزيادة للمتقاعدات الفرعيات العاملات في الاجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 40%، وذلك اعتباراً من 2020/1/1 وحتى تاريخ 2020/12/31.

- قرر مجلس الوزراء تعديل تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 1981، لتصبح على النحو التالي:
  - صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 100 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية من غير فاقدي البصر، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
  - صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 220 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري فاقد البصر يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 54 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 4% لتصبح خاضعة لنسبة 2%، كما قرر تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 22 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2020

كانون الأول

- التوقيع على اتفاقية مجموعة قروض ميسرة مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 260 مليون يورو، وذلك بهدف تأمين تمويل للمشاريع المائية الأردنية ذات الأولوية لدعم أهداف الحكومة الأردنية ضمن إطار الاستراتيجية الأردنية للمياه (2016-2025).

تشرين الثاني

- التوقيع على اتفاقيتين منحتين مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 77.5 مليون يورو، وذلك على النحو التالي:
  - منحة طارئة بقيمة 50 مليون يورو للمساهمة في دعم الحماية الاجتماعية والوقاية من الفقر الناتج عن أزمة كورونا.
  - منحة بقيمة 27.5 مليون يورو لتمويل مشروع رواتب المعلمين لدعم تسريع حصول أطفال اللاجئين السوريين على التعليم الرسمي للعام الدراسي 2021/2020، وهو إحدى مشاريع خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية.
- التوقيع على محضر اجتماعات يتضمن مساعدات تنموية (منح ومساعدات فنية وقروض ميسرة) مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 394.3 مليون يورو، وذلك لتمويل مشاريع

تنموية ذات أولوية بقطاعات التعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة المتجددة والتدريب المهني والتعليم التقني والبيئه ومشاريع ضمن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وأخرى استجابة للتحديات الناتجة عن أزمة كورونا.

أيلول

- التوقيع على اتفاقية ومذكرة تفاهم القرض الميسر الثالث من الاتحاد الأوروبي (المساعدة المالية الكلية) بقيمة 700 مليون يورو، وذلك لتغطية الاحتياجات المالية العاجلة الناجمة عن تداعيات وباء كورونا من خلال توفير الدعم المباشر للخزينة.

آب

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 30 مليون دينار كويتي (ما يعادل 100 مليون دولار)، وذلك لتمويل ودعم برامج الحكومة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا على القطاع الخاص.
- التوقيع على أربعة اتفاقيات مع بنك الإعمار الألماني (KfW)، على النحو التالي:
  - منحة إضافية من الاتحاد الأوروبي بقيمة 6 مليون يورو، مقدمة من خلال صندوق مداد الائتماني لتمويل المرحلة الثانية من مشروع دعم إنشاء المدارس.
  - ثلاث اتفاقيات تمويل إضافية لقطاع المياه بقيمة إجمالية 2.2 مليون يورو، تتضمن منح لدراسات جدوى وبناء قدرات في قطاع المياه.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من البنك الدولي بقيمة 8.8 مليون دولار، وذلك لدعم البلديات المتأثرة بتدفق اللاجئين السوريين لتعزيز الخدمات وتوفير فرص العمل للأردنيين والسوريين، كما تهدف المنحة إلى معالجة التأثير السلبي لجائحة كورونا على الخدمات البلدية في الأردن.

تموز

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية والوكالة البريطانية للتنمية الدولية، بقيمة 26 مليون دولار لدعم الأسر الأردنية التي تأثرت بشدة من الضغوطات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، وذلك من خلال صندوق المعونة الوطنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 34 مليون يورو لتمويل المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من مشروع إنشاء المدارس الجديدة لتحسين جودة التعليم الأساسي في الأردن.

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 400 مليون ين ياباني (ما يعادل 3.7 مليون دولار)، لتوفير أجهزة ومعدات طبية لدعم الصحة العامة ودعم الجهود المبذولة لمكافحة فيروس كورونا.

أيار

- التوقيع على شهادة التسليم والاستلام الخاصة بتقديم الحكومة الصينية شحنة من المستلزمات الطبية الوقائية لمكافحة فيروس كورونا، وبما قيمته 5,280 مليون يوان صيني (بما يعادل 750 الف دولار امريكي).
- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي على شكل مساعدة فنية بقيمة تصل إلى 2 مليون يورو من مبادرة المنعة الاقتصادية للبنك (Economic Resilience Initiative - ERI) بهدف تقديم خدمات استشارية لمشروع دعم المصادر المائية في وادي الأردن.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للإغاثة الإسلامية، والذي يدار من قبل البنك الإسلامي للتنمية، بقيمة 500 الف دولار، لتوفير مستلزمات ومعدات طبية لوزارة الصحة لدعم جهودها في مكافحة انتشار فيروس كورونا، من خلال شراء 12 جهاز تنفس صناعي و50 سرير للعناية الحثيثة.
- التوقيع على 3 اتفاقيات للمساعدات التنموية بين الولايات المتحدة والأردن بقيمة 340.3 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة من الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية 2019.

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة 2 مليون دولار للمساعدة على تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة في عدة قطاعات، مثل النقل وخدمات المياه والتعليم والرعاية الصحية والسياحة.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مشروع الشباب والتكنولوجيا والعمل (Youth,Technology and Jobs Project) بقيمة 200 مليون دولار، مقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بقيمة 2.48 مليون دولار، من أجل دعم الوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم خدماتها للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين، ولمساعدة الحكومة في جهودها الحثيثة لمكافحة انتشار وباء كورونا.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـــاد تصديره) خلال شـــهر أيلول من عام 2020 بنسـبة 8.3% مقارنة مع نفس الشـــهر من عام 2019 لتبلغ 523.0 مليون دينـار. اما خلال الثلاثة أربـاع الأولى من عـام 2020 فقد انخفضـــت الصـــادرات الكلية بنســبة 5.5% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 لتصـــل الى 4,153.9 مليون دينار.
- انخفضـت المستوردات خلال شـهر أيلول من عام 2020 بنسـبة 1.9% مقارنة مع نفس الشـــهر من عام 2019 لتبلغ 1,139.3 مليون دينـار. اما خلال الثلاثة أربـاع الأولى من عام 2020 فقد انخفضـت المستوردات بنسبة 13.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 لتصل الى 8,846.8 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكليـــــــــــة مطروحاً منها المستـــوردات) خلال شهر أيلول من عام 2020 ارتفاعاً نسبته 4.4% مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2019 ليبلغ 616.3 مليون دينار. اما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسـبة 20.0% ليصـــل الى 4,692.9 مليون دينار.
- انخفضـت مقبوضـات السفر خلال العشرة شـهور الأولى من عام 2020 بنسبة 73.9% لتبلغ 904.2 مليون دينـار مقـارنـة مع نفس الفترة من عـام 2019. فيمـا انخفضـــت مدفوعات السفر خلال العشرة شـهور الأولى من عام 2020 بنسبة 73.8% لتصـل الى 235.1 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شـهر تشـرين الأول من عام 2020 بنسبة 6.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليصل إلى 208.5 مليون دينار. أما خلال العشـرة شـهور الأولى من عام 2020 فقد انخفضـت تحويلات العاملين بنسبة 9.3% لتصل الى 1,981.4 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- ســجل الحســاب الجاري لميزان المدفوعات (متضــمناً المنح) عجزاً مقداره 1,191.2 مليون دينار (8.1% من GDP) خلال النصــف الأول من عام 2020 مقارنة مع عجز مقداره 967.7 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 8.8 % من GDP خلال النصــف الأول من عام 2020 مقارنة مع 7.8% من GDP خلال النصــف المقابل من عام 2019.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 308.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة مع 303.9 مليون دينار خلال النصف الأول عام 2019.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثاني من عام 2020 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 33,290.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 32,522.0 مليون دينار في نهاية عام 2019.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 27.5 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 1,412.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,439.6 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2019 ليبلغ 12,546.7 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - أيلول				
	2019	معدل النمو (%)	2020	معدل النمو (%)	
	القيمة	2019/2018	القيمة	2020/2019	
التجارة الخارجية	13,986.3	-0.7	12,546.7	-10.3	
الصادرات الكلية	4,396.1	9.1	4,153.9	-5.5	
الصادرات الوطنية	3,727.4	9.0	3,699.9	-0.7	
المعاد تصديره	668.7	9.3	454.0	-32.1	
المستوردات	10,258.9	-3.8	8,846.8	-13.8	
الميزان التجاري	-5,862.7	-11.6	-4,692.9	-20.0	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - أيلول		
	2019	2020	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	1,049.0	932.0	-11.2
السعودية	416.1	432.1	3.8
الهند	348.5	362.8	4.1
العراق	304.4	325.2	6.8
الامارات	135.3	132.4	-2.1
الكويت	166.3	122.6	-26.3
الصين	107.6	90.0	-16.4
المستوردات			
الصين	1,650.2	1,403.4	-15.0
السعودية	1,780.9	1,126.7	-36.7
الولايات المتحدة الأمريكية	903.8	701.1	-22.4
المانيا	463.0	363.8	-21.4
الإمارات	277.2	332.3	19.9
مصر	392.8	302.1	-23.1
تركيا	283.0	278.4	-1.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 انخفاضاً نسبته 5.5% لتصل إلى 4,153.9 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 27.5 مليون دينار (0.7%) لتصل 3,699.9 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 214.7 مليون دينار (32.1%) لتصل إلى 454.0 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، يلاحظ ما يلي:**
  - انخفاض الصادرات من الملابس بمقدار 151.4 مليون دينار (14.4%) لتصل إلى 899.4 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 88.7% من إجمالي صادرات الملابس.
  - انخفاض الصادرات من "الفوسفات" بمقدار 28.9 مليون دينار (14.3%) لتصل إلى 172.9 مليون دينار. وقد استحوذت الهند واندونيسيا على ما نسبته 90.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـــادرات الوطنية الســـلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عامي 2019 و2020، مليون دينار

	2019	2020	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,727.4**	**3,699.9**	**-0.7**
الملابس	**1,050.8**	**899.4**	**-14.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	948.2	797.4	-15.9
البوتاس	**320.3**	**299.1**	**-6.6**
الصين	100.9	79.9	-20.8
الهند	78.3	74.6	-4.7
ماليزيا	17.4	26.4	51.7
منتجات دوائية وصيدلية	**304.5**	**290.1**	**-4.7**
السعودية	82.5	66.6	-19.3
العراق	54.3	49.6	-8.7
الولايات المتحدة الأمريكية	22.4	37.5	67.4
الجزائر	28.1	31.5	12.1
الاسمدة	**132.0**	**174.0**	**31.8**
الهند	71.4	88.3	23.7
بنغلادش	0.0	20.6	-
تركيا	8.8	15.5	76.1
الفوسفات	**201.8**	**172.9**	**-14.3**
الهند	124.5	107.5	-13.7
اندونيسيا	51.8	49.3	-4.8
الخضروات	**140.9**	**122.5**	**-13.1**
السعودية	41.5	33.6	-19.0
الكويت	30.4	27.1	-10.9
الامارات	19.7	14.7	-25.4
البحرين	15.3	12.4	-19.0
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**94.2**	**115.4**	**22.5**
العراق	52.1	65.5	25.7
السعودية	19.4	20.2	4.1
حامض الفوسفوريك	**91.3**	**103.9**	**13.8**
الهند	62.4	84.6	35.6
بنغلادش	5.3	7.9	49.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- انخفاض الصادرات من البوتاس بمقدار 21.2 مليون دينار (6.6%) لتصل إلى 299.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 60.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

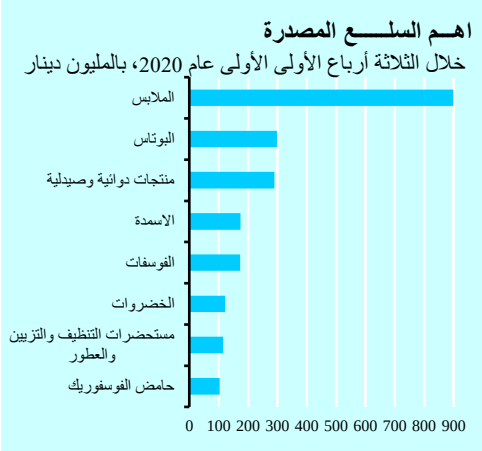

- انخفاض الصادرات من "الخضراوات" بمقدار 18.4 مليون دينار (13.1%) لتصل إلى 122.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت والإمارات والبحرين على ما نسبته 71.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

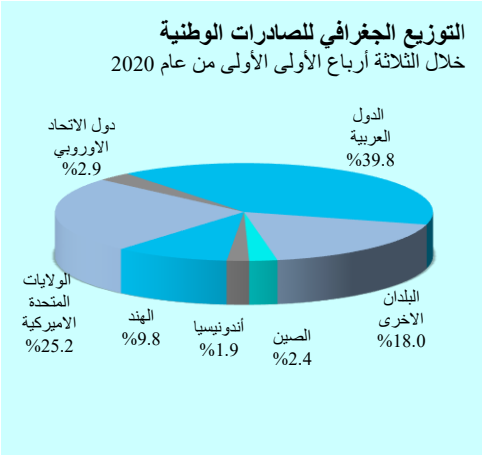

- انخفاض الصادرات من "المنتجات الدوائية والصيدلية" بمقدار 14.4 مليون دينار (4.7%) لتصل إلى 290.1 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر على ما نسبته 63.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 42.0 مليون دينار (31.8%)، لتصل إلى 174.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وبنغلادش وتركيا على ما نسبته 71.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" والأسمدة والفوسفات والخضروات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" و "حامض الفوسفوريك" خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 على ما نسبته 58.8% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 62.7% خلال الفترة المقابلة من عام 2019. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والإمارات والكويت والصين على ما نسبته 64.8% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 مقارنة مع 67.8% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 بنسبة 13.8% لتصل إلى 8,846.8 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 3.8% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

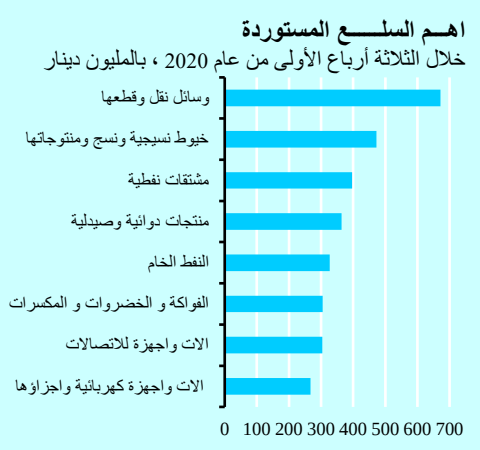

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 372.0 مليون دينار (48.4%) لتصل الى 396.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات ما نسبته 79.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 285.3 مليون دينار، (46.6%)، لتصل إلى 327.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 163.0 مليون دينار (37.9%)، لتصل إلى 266.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وايطاليا والولايات المتحدة ما نسبته 46.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع
- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 134.7 مليون دينار (16.7%)، لتصل إلى 672.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان وألمانيا ما نسبته 64.8% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عامي 2019 و2020، مليون دينار

	2019	2020	معدل النمو (%)
اجمالي المستوردات	**10,258.9**	**8,846.8**	**-13.8**
وسائل نقل وقطعها	**806.8**	**672.1**	**-16.7**
كوريا الجنوبيه	109.5	124.8	14.0
الولايات المتحدة الامريكيه	180.7	114.0	-36.9
اليابان	121.7	108.3	-11.0
المانيا	116.7	88.3	-24.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**556.7**	**472.4**	**-15.1**
الصين	265.2	220.6	-16.8
تايوان	126.3	91.7	-27.4
تركيا	37.6	39.5	5.1
المشتقات النفطية	**768.4**	**396.4**	**-48.4**
السعوديه	431.0	271.9	-36.9
الامارات	4.5	42.5	844.4
منتجات دوائية وصيدلية	**308.7**	**363.4**	**17.7**
المانيا	44.9	50.9	13.4
الولايات المتحدة الامريكيه	31.9	40.0	25.4
فرنسا	26.3	26.3	0.0
النفط الخام	**612.3**	**327.0**	**-46.6**
السعودية	604.9	294.9	-51.2
العراق	7.5	32.1	328.0
الفواكة والخضروات والمكسرات	**271.3**	**305.4**	**12.6**
مصر	46.6	54.5	17.0
الولايات المتحدة الامريكيه	39.0	41.4	6.2
السعوديه	24.7	20.0	-19.0
آلات واجهزة للاتصالات	**318.2**	**304.3**	**-4.4**
الصين	177.5	227.7	28.3
فيتنام	81.1	38.7	-52.3
الهند	29.0	10.1	-65.2
آلات وأجهزة كهربائية واجزاؤها	**429.6**	**266.6**	**-37.9**
الصين	211.9	95.2	-55.1
إيطاليا	35.4	15.6	-55.9
الولايات المتحدة الامريكية	12.1	13.7	13.2

دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- انخفاض مستوردات "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 84.3 مليون دينار، (15.1%)، لتصل إلى 472.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 74.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 54.7 مليون دينار (17.7%) لتصل الى 363.4 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ما نسبته 32.3% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"مشتقات نفطية" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"النفط الخام" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" على ما نسبته 35.1% من إجمالي المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 مقارنة مع ما نسبته 39.7% خلال الفترة المقابلة من عام 2019. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والامارات ومصر وتركيا خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2020 على ما نسبته 51.0% من إجمالي المستوردات مقابل 56.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

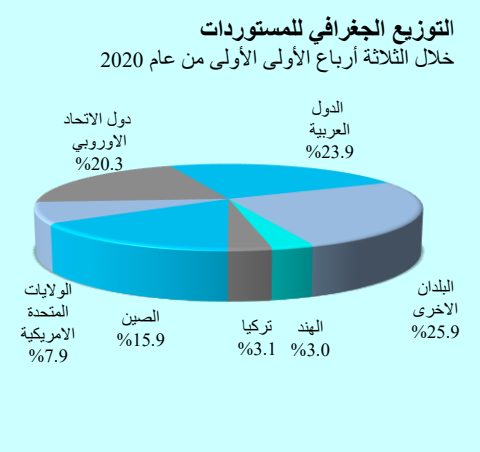

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر أيلول من عام 2020 انخفاضاً مقداره 24.1 مليون دينار (30.4%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 55.2 مليون دينار. اما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 فقد انخفضت السلع المعاد تصديرها بمقدار 214.7 مليون دينار (32.1%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 ليبلغ 454.0 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر أيلول من عام 2020 ارتفاعاً مقداره 26.0 مليون دينار (4.4%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 616.3 مليون دينار. اما خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2020 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 1,169.9 مليون دينار (20.0%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 ليبلغ 4,692.9 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الأول من عام 2020 بنسبة 6.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 208.5 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 فقد انخفض اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 203.1 مليون دينار (9.3%) مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 ليبلغ 1,981.4 مليون دينار.

السفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 انخفاضاً بنسبة 73.9% لتبلغ 904.2 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 انخفاضاً بنسبة 73.8% لتصل الى 235.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2020 إلى ما يلي:

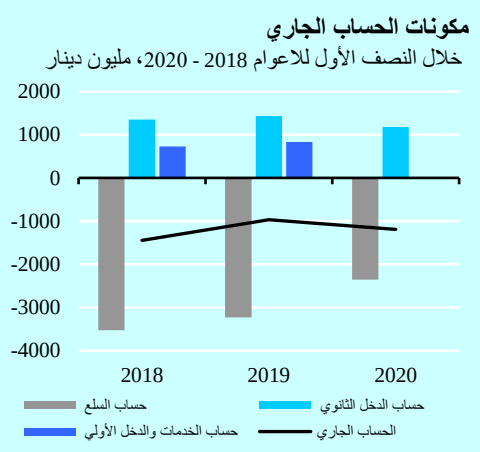

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,191.2 مليون دينار (8.1% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 967.7 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,287.7 مليون دينار (8.8% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة مع 1,145.4 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2019. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - تراجع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 874.7 مليون دينار (27.1%) ليصل إلى 2,355.5 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 3,230.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2019.
  - انخفاض صافي وفر حساب الخدمات بمقدار 833.6 مليون دينار مقارنة مع النصف المقابل من عام 2019 ليبلغ 49.2 مليون دينار.
  - ارتفاع العجز المسجل في حساب الدخل الأولي بمقدار 11.0 مليون دينار ليصل إلى 63.8 مليون مقارنة مع عجز مقداره 52.8 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2019، ويعود ذلك بشكل رئيس لتحقيق صافي دخل الاستثمار لعجز بلغ 163.3 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 161.1 مليون دينار. وتراجع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 8.8 مليون دينار ليصل إلى 99.5 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 253.6 مليون دينار ليصل إلى 1,178.9 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,432.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 81.2 مليون دينار، ليبلغ 96.5 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 172.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,082.4 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2020 تدفقاً للداخل بمقدار 27.0 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال النصف المقابل من عام 2019 والذي بلغ في حينها 6.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,584.4 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,222.5 خلال النصف المقابل من عام 2019، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - تسجيل الاستثمار المباشر خلال النصف الأول من عام 2020 صافي تدفق للداخل بلغ 308.1 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 303.9 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2019.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 20.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 738.2 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2019.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 1,006.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,587.4 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2019.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 289.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2020، مقارنة بانخفاض مقداره 69.4 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2019.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الثاني من عام 2020 التزاماً نحو الخارج بلغ 33,290.5 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2019 والبالغ 32,522.0 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 275.8 مليون دينار مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2019 ليصل إلى 18,241.9 مليون دينار وقد جاء ذلك بشكل رئيس نتيجة انخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 226.4 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 492.7 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 51,532.3 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 434.5 مليون دينار (1.7%)، ليبلغ 25,824.2 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 298.4 مليون دينار (3.2%) (ارتفاعها بمقدار 432.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 133.7 مليون دينار للبنك المركزي) لتصل الى 9,559.5 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 279.3 مليون دينار (77.9%) ليصل إلى 637.8 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد القروض قصيرة الاجل للبنوك بمقدار 121.1 مليون دينار (58.0%) ليصل الى 329.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 96.7 مليون دينار (1.8%)، ليبلغ 5,347.9 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 693.2 مليون دينار(9.7%) لتبلغ 6,468.7 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 164.3 مليون دينار (20.7%) ليصل إلى 630.9 مليون دينار.